

توزيع الإنتاج وتحديد مستوى الإنتاج التوازني للمنشأة الاشتراكية

إعداد الدكتور : عطيه المهدي الفيتوري

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد / جامعة قاريونس

الغرض من هذا البحث هو محاولة وضع نموذج توزيع الانتاج بين عناصره المختلفة وتحديد مستوى الانتاج التوازنى فى اطار النظام الاقتصادى الاشتراكى الجديد الذى يتصف ببعض الخواص تميزه عن غيره من الانظمة الاقتصادية .

سنقسم هذا البحث الى جزئين رئيسيين :

- ١ - الخواص التى يركز عليها نظام التوزيع وتحديد الانتاج التوازنى .
- ٢ - نموذج توزيع الانتاج .

أولاً : الخواص التى يركز عليها نظام التوزيع ومستوى الانتاج التوازنى :

أهم هذه الخواص التى يركز عليها نظام التوزيع وتحديد مستوى الانتاج التوازنى للمنشأة الاشتراكية :

- ١ - ملكية المجتمع لرأس المال :

رأس المال هو ملك للمجتمع الاشتراكى وبالتالي فان المجتمع مسئول ومتكفل بتوفير الاموال اللازمة لاقامة المنشآت الانتاجية الاشتراكية . المجتمع اذن هو شريك للعمال فى الانتاج لانه يقدم عنصر مهم من عناصر الانتاج وهو رأس المال . لذلك فان جزء من الانتاج لا بد وأن يرجع الى خزانة المجتمع لكى يعاد انفاقه على مشاريع جديدة وتقديم غير ذلك من الخدمات العامة لافراد المجتمع .

حصة المجتمع فى الانتاج ستكون نسبة معينة من رأس المال المقدم أو المستعمل فى الانتاج وقد ترتفع هذه النسبة أو تنخفض بحسب الظروف الاقتصادية السائدة .

فاذا حدث فى فترة ما وأن ارتفع معدل البطالة فستكون احدى وسائل مكافحة البطالة هى تقديم رؤوس اموال للمنشآت بعائد استثمارى منخفض

وذلك لكى تزيد هذه المنشآت من استخدام رأس المال والعمل والمواد الاخر وبذلك تنخفض البطالة نتيجة لان المزيد من عنصر العمل قد دخل العملية الانتاجية مع باقى عوامل الانتاج مما سيؤدى فى النهاية الى القضاء على البطالة .

بما أن المجتمع لا يملك كميات غير محدودة من رأس المال ولكى كميات رأس المال المتوفرة لكل مجتمع هى عادة محدودة وبالتالي على المجتمع تخصيص هذه الكميات أو تشغيلها فى المجالات التى تؤدى الى التخصيص الامثل . حصة رأس المال اذن قد تحدد باستخدام تكلفة الفرص المضاعفة أو تكلفة الاقتراض اذا اضطر المجتمع لان يقترض من الخارج فى حالة عدم توفر الاموال اللازمة محليا .

بمعنى آخر أن الاموال المتوفرة للمجتمع قد يمكن تشغيلها فى عدة مشاريع سواء زراعية أو صناعية أو حتى تشغيلها فى الخارج والحصول على سعر فائدة أو حصة ثابتة . لذلك فان المجتمع عندما يخصص جزء من أمواله لكى تستخدم فى مشروع معين يجب أن يراعى الاستعمالات البديلة والعائد على رأس المال فيما لو وجهت هذه الاموال الى هذه الاستعمالات البديلة . وللتبسيط سنعتبر تكلفة الفرصة المضاعفة بأنها سعر الفائدة الذى يمكن الحصول عليه فيما لو وضع هذا المبلغ من المال فى أحد المصارى سواء بالداخل أو بالخارج . وذلك بافتراض أن عامل المخاطرة ثابت ومتساوى فى جميع النشاطات .

أيضا اذا افترضنا بأن منطقة معينة فى البلد بحاجة الى اقامة مصنع معين ولم تتوفر هذه الاموال فى خزانة المجتمع . فانه على المجتمع يقترض من الخارج لتمويل المشروع وبالتالي يجب دفع سعر فائدة للمصر أو للجهة الخارجية التى منحتنا هذا القرض وهنا قد تحدد حصة رأس المال فى الانتاج بهذا السعر المطلوب .

الافتراض الخاص بتحديد حصة ثابتة لرأس المال قد لا يكون ذا أهم كبرى بالنسبة للبلدان التى تتوفر بها رؤوس أموال كبيرة مثل بعض البلد المصدرة للنفط ولكن هناك الكثير من البلدان الفقيرة التى تعاني من نقص فى عنصر رأس المال المحلى وبالتالي تجابه شروط الاقتراض الصعبة والخارج ، وهذا يجعل معرفة حصة رأس المال أو العائد على رأس المال

نتيجة لاستثماره فى مشروع معين شىء من الامور المهمة جدا والتي يبنى عليها اتخاذ القرار بالاستثمار واقامة المشروع أو عدمه .

تحديد حصة معينة لرأس المال هو من الامور المهمة التي تساعد على رفع كفاءة رقابة المجتمع على المنشأة . فكما هو معروف أن الانتاج يعتمد على عناصره المختلفة من رأس مال ومواد وعمل الا أن عنصر العمل يتميز بخواص معينة غير موجودة فى العناصر الاخرى . فعنصر العمل هو العنصر البشرى المسيطر والمسير لجميع العناصر الاخرى .

وتتأثر انتاجية هذا العنصر بالحوافز التي تقدم اليه - أى أن انتاجية عنصر العمل تعتمد على كفاءته من ناحية وعلى اقتناعه بجدوى زياد انتاجيته ومدى استفادته منها من ناحية أخرى . فاذا كان عنصر العمل مثلاً غير كفء أو متكاسل ولا يشعر بالمسئولية فان هذا قد يؤدي الى خفض مستوى الانتاج وبذلك يجب أن نضمن حق العناصر الاخرى ولا نتركها تتأثر نتيجة لاختفاء عنصر العمل . لذلك فان عنصر العمل هو العنصر الوحيد الذي يجب أن يتحمل نتيجة كفاءته المنخفضة .

العكس اذا نشط عنصر العمل وأصبح أكثر كفاءة باستخدام نفس المعدات الاستثمارية والمواد الاخرى مما ادى الى رفع مستوى الانتاج فان هذا التغير فى الانتاج سيذهب الى العنصر الذي أدى الى رفعه وهو عنصر العمل .

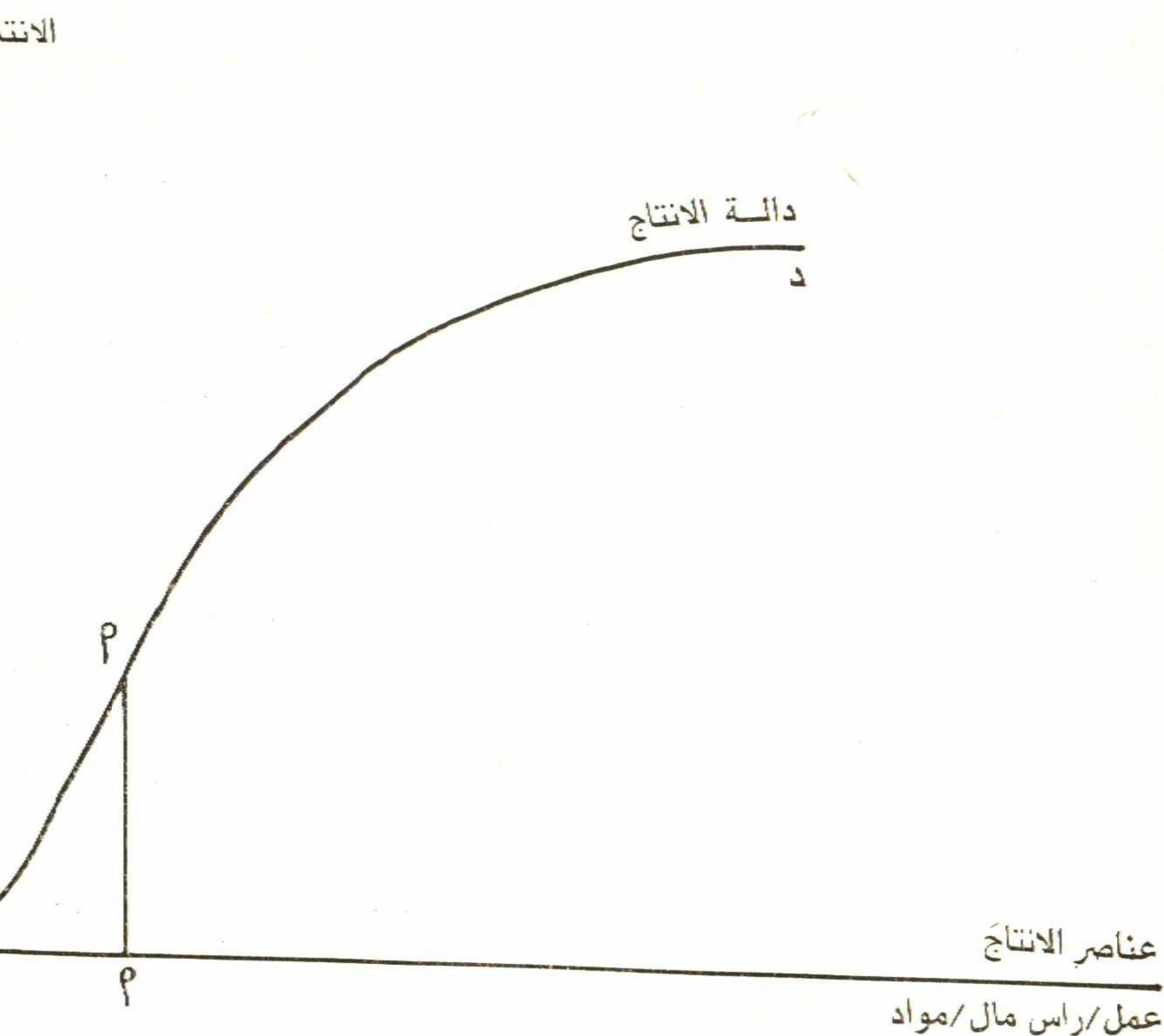
ملخص ذلك كله هو أن الانخفاض أو الارتفاع فى الانتاج نتيجة لانخفاض أو ارتفاع كفاءة عنصر العمل يجب أن تنعكس على عنصر العمل وحده وبالتالي نضمن حق عنصر العمل فى حالة ارتفاع كفاءته ونضمن حق المجتمع بطرح حصته كاملة من الانتاج فى حالة عدم قيام عنصر العمل بدورهِ فى الانتاج كما يجب أن يكون .

٢ - دور العمال فى تحديد مستوى الانتاج :

طالما أن المجتمع يطلب حصة معينة أو مردود ثابت نظير استخدام كمية معينة من رأس المال فى العملية الانتاجية تستقطع من الانتاج . وبما أن حصة المواد الخام ستحدد بنفس الطريقة فان العمال سيكون لهم الحق

فى تحديد مستوى الانتاج الذى يعد استقطاع حصة رأس المال وحصة المواد الخام والسلع الوسيطة سيكون كافيا لسد حاجاتهم الاساسية أو الضرورية

نعرف فى التحليل الاقتصادى المبني على بيانات توضح العلاقة بين مستويات الانتاج المختلفة ومستويات استخدام عناصر الانتاج ، ان هذه العلاقة هى علاقة موجبة ولكن متناقصة أى أنه بعد مستوى معين من الانتاج فان الزيادات الثابتة من عناصر الانتاج ستؤدى الى اضافات متناقصة لمستوى الانتاج . فاذا توسعت المنشأة للدرجة التى تنفذ عندها جميع الوسائط المستخدمة لتحسين ورفع كفاءة جميع عناصر الانتاج فان دالة الانتاج تصبح دالة متناقصة أى أن اضافة كميات ثابتة من مختلف العناصر ستؤدى الى زيادات الانتاج ولكن بكميات متناقصة كما يتبين اذا استخدمنا الشكل البيانى (١)



شكل (١)
دالة الانتاج

الذى يوضح مستويات الانتاج المختلفة نتيجة لاستخدام عناصر الانتاج بكميات مختلفة .

نجد الانتاج حسب دالة الانتاج الموضحة بالشكل (١) يرتفع بنسب متزايدة كلما زدنا من استخدام عناصر الانتاج الثلاثة الى أن نصل الى النقطة (أ) وهى نقطة على دالة الانتاج حيث بعد النقطة (أ) سيرتفع الانتاج بزيادة استخدام العناصر المختلفة بنسب ثابتة ولكن ارتفاع مستوى الانتاج سيكون بنسب متناقصة لان النقطة (أ) هى الحد الفاصل بين المنحنى المقعر (ى أ) والمنحنى المحدب (أ د) .

من هنا يتضح بأن هناك مستوى معين من الانتاج يعتبر المستوى الامثل والذى يوزع بين رأس المال والمواد الخام والعمل بحيث يكون نصيب العمل فى الانتاج متساوى فى جميع الصناعات . ويمكن أن نطلق على مستوى الانتاج هذا بالمستوى التوازنى للانتاج : لان دخول أو خروج عنصر العمل من وإلى هذه المنشأة سيتوقف كما سنبين فيما بعد عند التعرض لمستوى الانتاج التوازنى .

٣ - انتفاء وجود الارباح الاقتصادية :

فى هذا النظام لا وجود للارباح الاقتصادية أى أن اجمالى التكاليف (تكاليف استخدام رأس المال والمواد والعمل) يساوى اجمالى الايرادات من الانتاج (مستوى الانتاج مضروب فى سعر ثابت) . فاذا افترضنا مثلاً أن العمال وهم الذين يقررون مستوى الانتاج قد اختاروا مستوى للانتاج دون المستوى التوازنى (الذى يحقق تقارب حصص العمال فى مختلف النشاطات الاقتصادية) بحيث كان متوسط حصة كل منهم فى الانتاج تفوق متوسط حصص العمال فى النشاطات أو الصناعات الاخرى . مثلاً اذا حدد عمال مصنع الاسمنت مستوى الانتاج الذى يحقق حصة لكل منهم قدرها ٣٠٠ د . ل . فى الشهر بينما متوسط حصة العامل فى النشاطات الاخرى ٢٠٠ دينار فى الشهر للعامل الذى يحمل نفس المؤهل ونفس فترة الخبرة . سنجد أن مستوى الانتاج فى مصنع الاسمنت هو دون المستوى التوازنى . ولكى يحدث التوازن العام فى الاقتصاد لا بد وأن يتجه عمال جدد (مهندسين للهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية وهندسة الانتاج ومحاسبين وعمال عاديين ومشرفين ... الخ) لمصنع الاسمنت لكى يشتغلوا به ويرفعوا من مستوى انتاجه وبما أن الاضافات الثابتة الجديدة من عناصر الانتاج ستؤدى

الى زيادة مستوى الانتاج بنسب متناقصة مع زيادة حصص رأس المال والمواد
الآخري بنسب ثابتة مما سيؤدي الى زيادة حصة عنصر العمل الاجمالي
بنسب متناقصة والذي سيؤدي الى انخفاض متوسط حصة العامل الواحد
كلما ارتفع مستوى الانتاج وارتفع عدد العمال بالمصنع (انظر جدول ١)
الى أن نصل الى مستوى الانتاج الذي عنده يتساوى متوسط حصة عنصر
العمل في مصنع الاسمنت مع متوسط حصة العامل في النشاطات
الصناعية الأخرى . وبذلك يكون مستوى الانتاج هو ما نطلق عليه مستوى
الانتاج التوازني .

ثانيا : نموذج توزيع الانتاج :

الآن وبعد أن وضحنا شكل دالة الانتاج والموارد التي تملك عوامل
الانتاج وتحدد مستوى الانتاج ، بقى أن نحدد الطريقة التي يتم بها تقسيم
الانتاج بين عناصره المختلفة وعند جميع مستويات الانتاج الممكنة ، للوصول
الى ذلك سنتعرض لما يلي :

- ١ - الافتراضات الخاصة بعوامل الانتاج .
- ٢ - مستوى الانتاج التوازني وميكانيكية التوزيع .

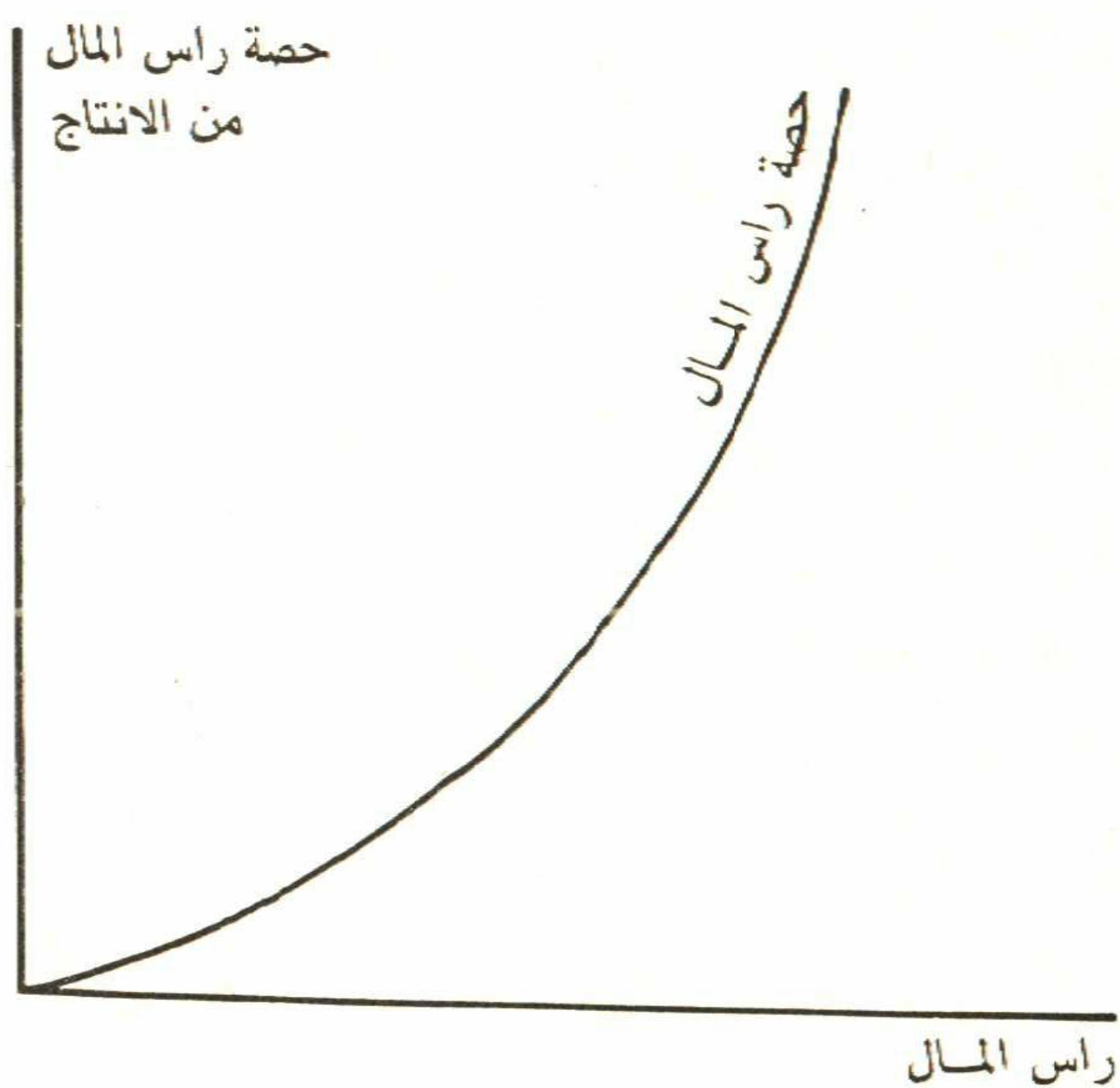
١ - الافتراضات الخاصة بعوامل الانتاج :

بما أن دالة الانتاج تصبح دالة متناقصة بعد حد معين من استخدام
عناصر الانتاج كما أوضحنا في الشكل (١) أي زيادة استخدام عوامل
الانتاج بكميات متتالية ثابتة ستؤدي الى زيادة في مستوى الانتاج بمقادير
متناقصة فان :

- ١ - تكلفة المواد الخام والسلع الوسيطة الأخرى سترتفع بمقادير ثابتة
ولكن مستوى الانتاج سيرتفع بكميات متناقصة وهذا يعني أن حصة
المواد الخام والسلع الوسيطة سترتفع بنسب ثابتة كلما ارتفع استخدام
هذه المواد وبالتالي فان حصة المواد الخام والسلع الوسيطة من
الانتاج ستكون في صورة خط مستقيم من نقطة الاصل كما في
الشكل (٤) .

ب - ان حصة رأس المال هي نسبة ثابتة من رأس المال المستخدم أى أن كلما ارتفع مقدار رأس المال المستخدم كلما ارتفعت حصته وبنسبة ثابتة .

يمكن أن تكون حصة رأس المال نسبة متزايدة أو متناقصة من رأس المال المستعمل فى الانتاج فهذا لن يغير من التحليل ولكن الذى يتغير هو شكل الخط الذى يمثل حصة رأس المال فى الانتاج . فاذا افترضنا مثلاً بأن حصة رأس المال ترتفع بنسب متزايدة بزيادة استخدام كمية رأس المال فى الانتاج أى أنه كلما اردنا استخدام المزيد من رأس المال كلما استوجب ذلك دفع معدل عائد أعلى . اذ مثلنا هذه العلاقة بيانياً ستكون فى شكل منحنى مقعر الى أعلى كما فى الشكل (٢) .

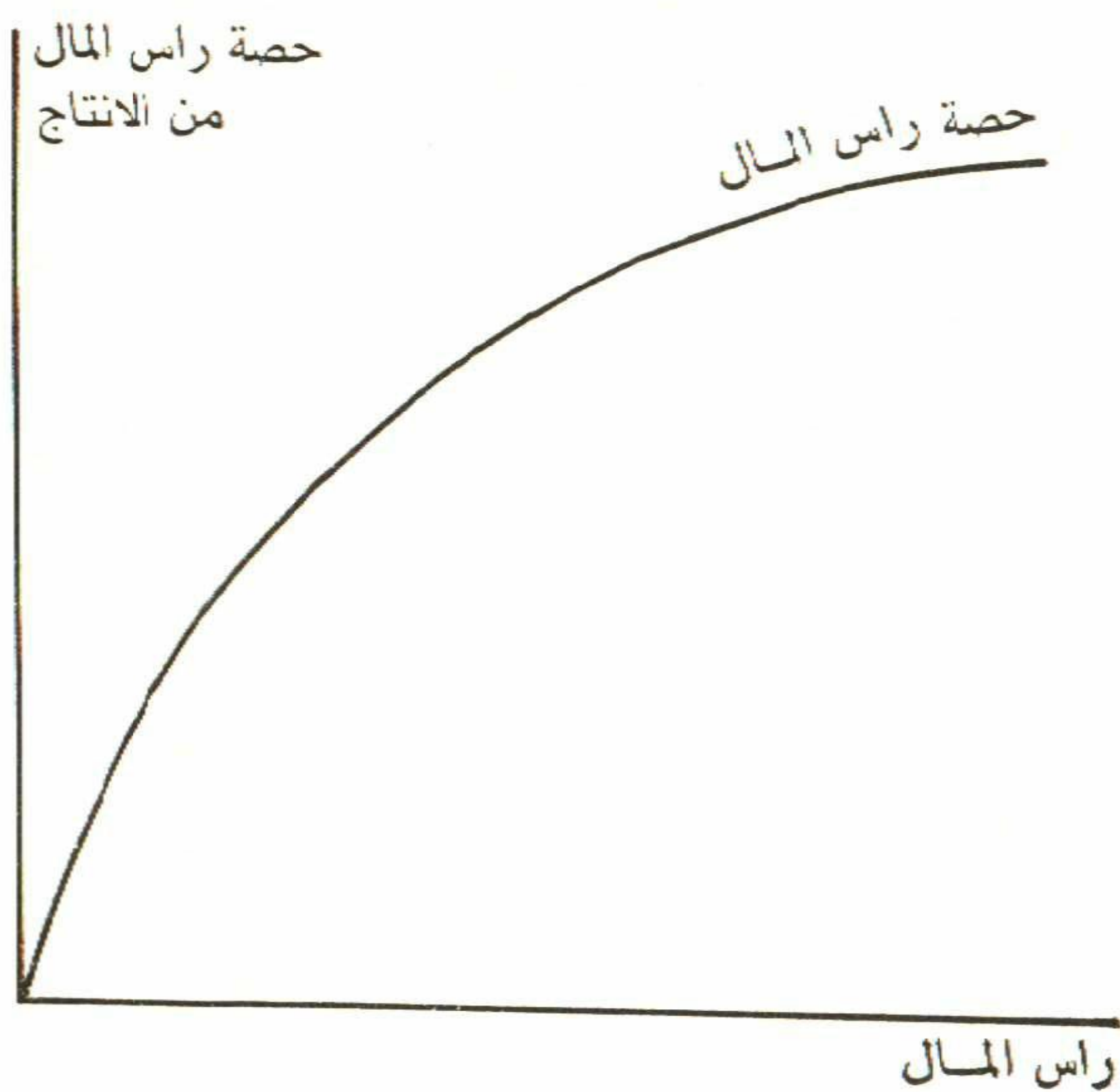


شكل (٢)

ارتفاع حصة رأس المال فى الانتاج بنسب متزايدة

وهنا فى الشكل (٢) ترتفع حصة رأس المال فى الانتاج بنفس

متزايدة • أيضا حصة رأس المال يمكن أن ترتفع بمعدل متناقص إذا كان العائد المطلوب على رأس المال ينخفض كلما ارتفع مقدار رأس المال المستعمل كما في حالة تشجيع التوسع في الانتاج للقضاء على البطالة مثلا وهنا حصة رأس المال في الانتاج ولكن بنسب متناقصة كما في الشكل (٣) •



شكل (٣)

ارتفاع حصة رأس المال بسبب تناقصه

ولكن للتبسيط نفترض بأن حصة رأس المال هي نسبة ثابتة من رأس المال المستخدم وبالتالي ستكون حصة رأس المال على شكل خط مستقيم من نقطة الاصل وهذا معناه أن المجتمع يتكفل بتوفير الاموال اللازمة للمنشآت الاشتراكية عند سعر معين أو حصة ثابتة من قيمة رأس المال تساوى تكلفة الفرص المضاعة أو تكلفة الاقتراض اذا اضطر المجتمع لان يقترض من الخارج لتوفير الاموال اللازمة محليا •

حصة رأس المال لو أضفنا إليها استهلاكات رأس المال نحصل على
اجمالى حصة رأس المال . وبما أن استهلاكات رأس المال هي أيضا
نسب ثابتة من رأس المال فان اجمالى حصة رأس المال ستكون فى
شكل خط مستقيم من نقطة الاصل .

فى الشكل (٤) المنحنى - و - يمثل حصة المواد الخام والسلع
الوسيطة والمنحنى (و + ف) يمثل حصة المواد وحصة رأس المال
الاجمالى أى أنه لو طرحنا المنحنى - و - من المنحنى - و + ف
نحصل على اجمالى حصة عنصر رأس المال .

ج - حصة عنصر العمل هي ما يتبقى من الانتاج بعد استخراج حصة المواد
الخام والسلع الوسيطة وحصة رأس المال . وتقسم حصة العمل على
عدد العمال لنحصل على متوسط حصة العامل الواحد . متوسط
حصة العامل الواحد ستكون متزايدة ثم تبدأ فى التناقص عند مستوى
معين من الانتاج وعوامل الانتاج المستخدمة وذلك نتيجة لخواص
دالة الانتاج (قانون تناقص الغلة واقتصاديات الحجم) .

٢ - مستوى الانتاج التوازنى وميكانيكية التوزيع :

توزيع الانتاج بين عناصره الثلاثة ومستويات الانتاج المختلفة مبين
فى الشكل (٤) . فالمحور الافقى يقيس مستوى استخدام عناصر الانتاج
الثلاثة - كلما ارتفع مستوى استخدام عناصر الانتاج بنسب ثابتة وببنفس
نسبة المزج بينها كلما ارتفع مستوى الانتاج ولكن بنسب متناقصة وهذا موضح
بالمنحنى (ج) أى منحنى الانتاج ابتداء من نقطة ب .

المحور الرأسى يقيس مستوى الانتاج وتوزيعه بين عناصره الثلاثة .
هذا النموذج التوزيعى مبنى على البيانات والمعلومات الموجودة
بالجدول (١) .

بافتراض عدم وجود التكاليف الثابتة وان التكاليف كلها متغيرة . هذا
يعنى أن منحنيات تكاليف الانتاج ستنتقل من نقطة الاصل (ى) . فى
المرحلة الاولى للانتاج نجد أن الانتاج يرتفع بنسب متزايدة بينما يزيد
استخدام عناصر الانتاج بنسب ثابتة . فاذا أخذنا مستوى معين للانتاج خلال
المرحلة الاولى وليكن ذلك المستوى عند النقطة (أ) مثلا على الشكل (٤)

والتي تعنى مستوى انتاج قدره ٧٢ر٠٠٠ وحدة كما فى الجدول (١)
 مستوى الانتاج هذا ليس بمستوى الانتاج الامثل ولا المستوى الذى يجب أن
 يقف عنده العمال لان دالة الانتاج لا تزال دالة متزايدة عند هذا المستوى
 أى أن متوسط حصة عنصر واحد على الاقل وهو عنصر العمل لا تزال فى
 ارتفاع حسب الجدول (١) والعمال لن يقفوا عند هذا الحد لان حصة كل
 عامل سترتفع اذا زاد مستوى الانتاج . عند النقطة (أ) (أى ٧٢ر٠٠٠
 وحدة) = ١ ١ دينار وهى حصة المواد الخام والسلع

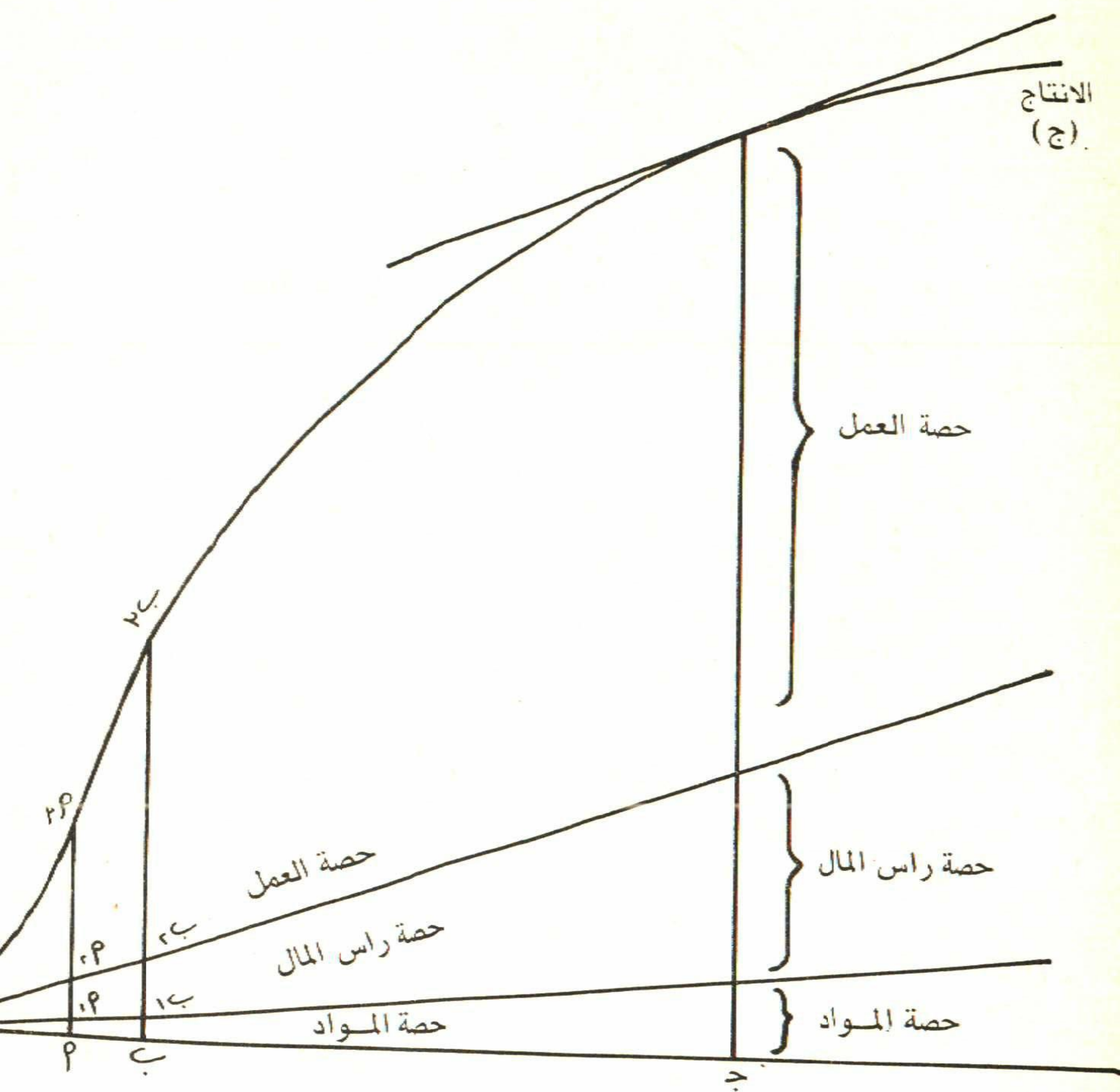
الوسيط من الانتاج = ١ ١ دينار وهى اجمالى حصة
 رأس المال . أما حصة عنصر العمل فهى ١ ١ أو ٥٢ر٠٠٠ دينار وبم
 أن عدد المشتغلين هم ٨ عمال فيكون متوسط حصة كل منهم ٦ر٥٠٠ دينار

وعندما نصل الى النقطة ب نجد أنها النقطة التى يتغير فيها شكل
 منحنى الانتاج من مقعر الى محدب الشكل . النقطة ب هى النقطة
 التى يصل عندها متوسط حصة العامل الى أقصى ما يمكن وهى ٧١
 دينار (أنظر الجدول ١) عند مستوى من الانتاج قدره ١٤١٠٠٠ وحدة

عنصر العمل وهو العنصر المسيطر لن يقف بالانتاج عند مستوى أقل
 من ب أو ١٤١٠٠٠ وحدة لان متوسط حصة عنصر العمل تتزايد باستمرار
 الى أن تصل أقصاها عند ب . فيقسم الانتاج عند ب الى ب ب

= ١٤٠٠٠ دينار حصة المواد الخام والسلع الوسيط ب ب
 = ٢١٠٠٠ دينار حصة رأس المال والباقى وهو ١٠٦٠٠٠ دينار حصة عنصر
 العمل تقسم على عدد العمال وهم ١٤ عامل فتكون حصة كل منهم كما سبق
 وأن أشرنا ٧٥٧١ دينار .

بالطبع مستوى الانتاج قد يقف عند المستوى ب أى ١٤١٠٠٠ وحدة لان
 ذلك يحقق هدف عنصر العمل فى الحصول على أكبر عائد من الانتاج لكل
 عامل . أما اذا استمر العمال فى زيادة مستوى الانتاج فسنجد أن متوسط
 حصتهم ستتناقص بالرغم من أن حصة عنصر العمل فى تزايد مستمر .



شكل (٤)
توزيع الانتاج

اذن استمرار العمال فى زيادة مستوى الانتاج بزيادة استخدام عناصر
الانتاج المختلفة بما فيها عنصر العمل سيعتمد على مقدار حصص العمال فى
بقية النشاطات الاقتصادية الاخرى .

فاذا كان متوسط حصة عنصر العمل عند المستوى ب أكبر بكثير من
متوسط حصة العمل فى الصناعات الاخرى فسنجد أن العمال سيقبلون
للالتحاق بهذا المصنع نظرا لان متوسط حصة العامل هنا أعلى بكثير من
غيره فى الصناعات الاخرى .

الذى سيحدث هنا هو أن هذا المصنع سيتوسع وسيرتفع مستوى الانتاج
نتيجة لزيادة استخدام عناصر الانتاج الثلاثة مما سيؤدى الى خفض متوسط
حصة العمل فى هذا المصنع الى أن يصل الى المستوى المساوى لمتوسط حصة
العامل فى الصناعات الاخرى وبالتالي يحدث التوازن فى الاقتصاد ويسمى
مستوى الانتاج فى هذه الحالة بمستوى الانتاج التوازنى .

مستوى الانتاج التوازنى يمكن الوصول اليه قبل المستوى ج ولكن لو
افترضنا أن عرض العمالة فى الاقتصاد فى ارتفاع مستمر فسوف يستمر
هذا المصنع فى التوسع الى أن يصل الى المستوى ج ولكن لا يمكن أن
يستمر الانتاج الى أكثر من ذلك لان تكاليف الانتاج الاخرى أو حصص المواد
الخام ورأس المال سوف تلتهم كل الزيادة فى الانتاج أى أن زيادة استخدام
عنصر العمل بعد المستوى ج ستؤدى الى انخفاض اجمالى حصص العمال .

عند مستوى الانتاج (ج) أى ٢٤٥٠٠٠ وحدة تكون حصة عنصر العمل
أكبر ما يمكن وهى ١٧٠٠٠٠ دينار (توازى مماس منحنى الانتاج مع
خط حصص المواد ورأس المال) . نقسم حصة عنصر العمل على عدد العمال
وهم ٣٠ عامل فتكون حصة كل منهم ٥٩٩٧ دينار . أما حصص العناصر

الاخرى عند هذا المستوى ج فهى ج ج = ٣٠٠٠٠ دينار للمواد

الخام والسلع الوسيطة ، ج ج (٤٥٠٠٠ دينار) لرأس المال مستوى

الانتاج التوازنى سيكون ما بين المستويين ب وج . العمال سيفضلون المستوى
ب لان ذلك يؤدى الى تعظيم حصة كل منهم ولكن نتيجة لعوامل اقتصادية
وغير اقتصادية قد لا يستطيع العمال فى هذا المصنع التوقف عند المستوى ب .

جدول رقم (١)

توزيع الانتاج بين عناصره

الاعمدة الخمسة الاولى بالآف الدنانير

مستوى الانتاج (١)	كمية رأس المال المستخدم	حصة رأس المال (٢)	حصة المواد	حصة عنصر العمل	عدد العمال	متوسط حصة العامل (٤)
٣٠	١٠٠	٦	٤	٢٠	٤	٥٠٠٠
٥٠	١٥٠	٩	٦	٣٥	٦	٥٨٣٣
٧٢	٢٠٠	١٢	٨	٥٢	٨	٦٥٠٠
٩٦	٢٥٠	١٥	١٠	٧١	١٠	٧١٠٠
١١٩	٣٠٠	١٨	١٢	٨٩	١٢	٧٤١٧
١٤١	٣٥٠	٢١	١٤	١٠٦	١٤	٧٥٧١
١٦١	٤٠٠	٢٤	١٦	١٢١	١٦	٧٥٦٣
١٧٩	٤٥٠	٢٧	١٨	١٣٤	١٨	٧٤٤٤
١٩٥	٥٠٠	٣٠	٢٠	١٤٥	٢٠	٧٢٥٠
٢٠٩	٥٥٠	٣٣	٢٢	١٥٤	٢٢	٧٠٠٠
٢٢١	٦٠٠	٣٦	٢٤	١٦١	٢٤	٦٧٠٣
٢٣١	٦٥٠	٣٩	٢٦	١٦٦	٢٦	٦٣٨٥
٢٣٩	٧٠٠	٤٢	٢٨	١٦٩	٢٨	٦٠٣٦
٢٤٥	٧٥٠	٤٥	٣٠	١٧٠	٣٠	٥٦٦٧
٢٤٩	٨٠٠	٤٨	٣٢	١٦٩	٣٢	٥٢٨١
٢٥١	٨٥٠	٥١	٣٤	١٦٦	٣٤	٤٨٨٢
٢٥٠	٩٠٠	٥٤	٣٦	١٦٠	٣٦	٤٤٤٤
٢٤٧	٩٥٠	٥٧	٣٨	١٥٢	٣٨	٤٠٠٠

- ١ - كمية الانتاج مضروبة فى سعر ثابت لكل وحدة من وحدات الانتاج وقد افترض للتبسيط بأن سعر الانتاج هو دينار واحد لكل وحدة .
- ٢ - اجمالى حصة رأس المال تشمل عائد رأس المال + استهلاكات رأس المال .
- ٣ - حصة المواد الخام تمثل تكلفة شراء المواد الخام والسلع الوسيطة لكل مستوى من مستويات الانتاج .

حصة عنصر العمل

عدد العمال

= متوسط حصة العامل

فمثلا اذا كان عرض العمال يتزايد باستمرار نتيجة لدخول الافراد
(الخريجين وغيرهم ممن بلغوا سن العمل) الى سوق الانتاج - أيضا
اذا كان متوسط حصة العامل في هذا المصنع أعلى من المستوى العام
لحصول العمال . فلن يجد العمال في هذا المصنع من طريق سوى زيادة عدد
الشركاء (أى عدد العمال) وسيستمر دخول العمال للعمل في هذا المصنع
الى أن يقترب متوسط حصة العامل في هذا المصنع مع المتوسط العام لحصول
العمال في المصانع الاخرى . ويستمر دخول العمال لهذا المصنع الى
يصل مستوى الانتاج الى ج .

طالما أن عنصر العمل هو الذى يحدد مستوى الانتاج كما افترضنا سابقا
فإن عنصر العمل لن يرفع من مستوى الانتاج الى أكثر من ج بأى حال لا
رفع الانتاج بعد المستوى ج معناه انخفاض فى اجمالى حصة عنصر العمل
وارتفاع فى حصص المواد الخام ورأس المال . وبالتالي سيكون أعلى مستوى
يمكن أن يصل اليه الانتاج هو المستوى ج أو ٢٤٥٠٠٠ وحدة .

الخاتمة :

النظام الاقتصادى الاشتراكى الجديد يختلف عن بقية الانظمة
الاقتصادية لكون المجتمع هو الذى يتكفل بتوفير رأس المال ويعطى مرونة
كافية لعنصر العمل فى تقرير مستوى الانتاج وبالتالي أخذ نصيبه الحقيقي
من الانتاج مع الغاء الربح الاقتصادى الذى يعود على المنظم فى الانظمة
الاقتصادية الاخرى سواء المنظم الفرد فى النظام الاقتصادى الرأسمالى
المنظم الحكومى فى النظام الاقتصادى الشيوعى أو الماركسى .

لقد استخدمت هذه الدراسة نموذج مبسط لتوزيع الانتاج على ضوء
يقسم الانتاج بين عناصره الثلاثة . تكون حصص المواد الخام والسلع
الوسيطة ورأس المال نسب ثابتة تطرح من الانتاج المتناقص لنصل الى حصة
عنصر العمل . وقد بين النموذج بأن عنصر العمل لن يقف بالانتاج فى
المرحلة الاولى نتيجة لارتفاع متوسط حصة العامل الواحد .

حصّة العمل ولكن عنصر العمل سيحدد مستوى الانتاج فى المرحلة الثانية
عدد العمال

أى فى المدى من ب الى ج أى بين النقطة التى يصل عندها متوسط حصّة
العامل الواحد أى أقصى ما يمكن وهى ب والنقطة التى تصل عندها حصّة
العمل (اجمالى حصص العمال) الى أقصى ما يمكن وهى ج وسيعتمد
ذلك على وفرة أو ندرة عرض العمل فى الاقتصاد .